وفق مؤشر يقيس التباطؤ في صادرات السلع والبضائع

الاقتصاد السعودي الـ11 عالمياً في القدرة على التعافي من آثار تباطؤ النمو العالمي

احتل الاقتصاد السعودي المرتبة الـ11 عالميا للقدرة على التعافي من آثار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في الربع الأول من العام الجاري وفقا لمؤشر ماستر كارد.

ويقيس المؤشر الذي جاء ضمن تقرير بعنوان «ثقافة المستهلكين في الاقتصاد العالمي الضعيف ومؤشر التعافي خلال الربع الأول من 2013» مدى آثار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وخاصة التباطؤ في صادرات السلع والبضائع التي تباع بالتجزئة على القدرة على تعافي ثقة المستهلكين في الأسواق الكبرى في الشرق الأوسط والدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي.

كما يقيس المؤشر تعافي ثقة المستهلكين وقوة ثقة المستهلكين كعوامل احتمالات وإمكانيات الاستهلاك المحلي كمحرك للنمو في الاقتصاد العالمي البطيء من حيث النمو.

ويؤكد التقرير ان الكثير من البلدان الخليجية معرضة بدرجة كبيرة للتأثر بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في صادرات السلع والبضائع التي تباع بالتجزئة.

نمو مستمر لقطاع التجزئة المحلي رغم الاضطرابات الدولية

ويأتي إصدار التقرير متزامنا مع تحذيرات اطلقتها كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي الأسبوع المنصرم من حدوث «انتكاسة» في جهود مواجهة الأزمة المالية العالمية.

وقالت انه تم إنجاز الكثير من حيث السياسات والأدوات الجديدة التي وفرها الأوروبيون لمحاربة الأزمة، ورغم ذلك لم تثبت جدران الحماية انها تعمل، وانه يجب تحقيق تقدم بشأن الاتحاد المصرفي، مضيفة انة سيكون من المناسب مواصلة إجراءات التيسير المالي، إن لم يكن توسيعها، من أجل تعزيز الطلب. وفي ظل تطورات الأزمة العالمية احتلت المملكة المرتبة السابعة عالميا من حيث قوتها ومرونتها في مواجهة المخاطر، وفقا لتقرير ودراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي حول المخاطر العالمية لعام 2013، حيث تم استعراض أكثر من 50 خطراً عالمياً يحيق باقتصادات الدول، ومستقبلها في النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والجيوسياسية والتكنولوجية.

وبرغم المخاوف الدولية المسيطرة على التجارة الدولية بقطاعات التجزئة إلا إن التقديرات تشير إلى إن حجم قطاع التجزئة السعودي يتجاوز 260 مليار ريال سنويا، ويُعد واحدا من أكبر قطاعات التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يشكل 42 في المئة من سوق التجزئة الخليجي، وواحدا من الأسرع نموا في أسواق بيع التجزئة في منطقة الشرق الأوسط.

ويتوقع أن يسجل قطاع التجزئة المحلي نموا قويا خلال الفترة المقبلة مدعوما بعدة عوامل على راسها التركيبة السكانية الشابة وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى جانب اتباع نمط حياة اكثر حداثة مما يزيد من فرص النمو.

دبي: لجنة لدراسة طلبات الخليجيين لتأسيس شركات مع أجانب دون وجود شريك إماراتي

دبي – «كونا»: شكلت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي لجنة خاصة لدراسة طلبات ابناء دول مجلس التعاون الخليجي لتاسيس شركات مع أجانب دون وجود شريك مواطن «إماراتي».

وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي امارة دبي إلى تعزيز الشراكات في مجتمع الأعمال والمساهمة في استقطاب شركات ورؤوس أموال جديدة ورفع قدرة دبي التنافسية وتعزيز مكانتها دوليا على الخريطة الاقتصادية.

وتتضمن اللجنة التي أعدتها الدائرة لدراسة طلبات تاسيس الشركات عددا من الأعضاء الممثلين من دائرة التنمية الاقتصادية ومؤسساتها ويراسها مدير إدارة التسجيل التجاري في قطاع التسجيل والترخيص التجاري بالدائرة أحمد إبراهيم.

وقال مدير إدارة التسجيل التجاري في قطاع التسجيل والترخيص التجاري أحمد إبراهيم في بيان صحافي أمس ان «دائرة التنمية الاقتصادية ماضية في تنظيم قطاع الأعمال واقتراح السياسات وإعداد البرامج والمشاريع التنموية التي تتماشى مع رؤية الحكومة في تطوير مختلف القطاعات الإقتصادية وايجاد بيئة عمل تنافسية لجذب الاستثمارات الإقليمية والعالمية». واضاف ابراهيم إن المزايا التي تتمتع بها دبي من بنية تحتية قوية وبيئة أعمال جذابة تجعلها في الصدارة كمركز تجاري متنوع ليس على مستوى دول الخليج فحسب بل في مقدمة اقتصاديات الدول للزدهرة والديناميكية حول العالم».

أحمد إبراهيم

واكد «استمرار قطاع التسجيل والترخيص التجاري في طرح الابتكارات والخدمات الالكترونية التي من شانها توفير بيئة عمل جذابة للاستثمار والمساهمة في تلبية الطلبات بشكل أسرع وأكثر فعالية حافظا على المكانة التي تتمتع بها دبي على الصعيد المحلي والعالمي» مشيرا إلى أن هذه الخطوة تحقق التنمية المستدامة وتساهم في رفع مستوى ثقة المستثمرين في اقتصاد الإمارة».

وأوضح إبراهيم أن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي تهدف إلى توسيع الاستراتيجيات لمواصلة التقدم واستقطاب اكبر عدد من المؤسسات الرائدة والمستثمرين على حد سواء وكل ذلك ينصب في استمرارية دوران العجلة الاقتصادية في دبي والإمارات بشكل عام.

ويحق للجنة دراسة ومناقشة الطلبات التي يتقدم بها ابناء دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس شركات مع أجانب دون وجود شريك مواطن وذلك وفقا للضوابط التي تتضمن نقل التشاريع للمعرفة والتكنولوجيا للدولة أو نقل المراكز الرئيسية والعمليات التشغيلية لبعض الشركات المعروفة للدولة أو أن يكون المشروع من المشاريع ذات الأولوية التنموية لاقتصاد الإمارة.

السلطنة تستضيف مؤتمر البورصات العربية في مارس المقبل

اعلن اتحاد البورصات العربية عن عقد مؤتمره السنوي في السلطنة في الثالث والرابع من شهر مارس من العام الجاري بعنوان «من أجل غد افضل»، بفندق جراند حياة- مسقط.

وقال محمد بن سليمان الكندي رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر السنوي لاتحاد البورصات العربية مدير عام مانش ميديا: تتشرف مشاريع القوة الحديثة بتنظيم المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات العربية بعد توقعيها اتفاقية التنظيم مع اتحاد البورصات العربية، وبدعم ومشاركة من هيئة سوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية وشركة مسقط للمقاصة والإيداع، وقد قمنا بعد توقيع الاتفاقية بالعديد من الخطوات المهمة في سبيل تحقيق اهداف المؤتمر الذي رسمها الاتحاد ضمن رؤيته الخاصة به، حيث قمنا بالعديد من الزيارات الميدانية في الدول العربية المختلفة كمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر الشقيقة ودولة الإمارات العربية المتحدة ومازلنا بصدد زيارات أخرى في دول عربية أخرى قريبة، بجانب التواصل مع العديد من وسائل الإعلام المحلية والخارجية بمختلف انواعها التلفزيونية والإذاعية والصحف والمجلات وكذلك الإعلام الإلكتروني.

وأضاف الكندي حسب «الشبيبة» ان اللجنة المنظمة للمؤتمر تقوم حاليا بزيارة العديد من المؤسسات المعنية بالموضوع، وذلك من أجل الوصول لجميع المعنيين، حيث إنها تعد فرصة حقيقية لقطاع البورصة في السلطنة والعاملين فيه، مشيرا إلى أنهم تلقوا عددا كبيرا من المتجاوبين والمشاركين من داخل السلطنة وخارجها. وتابع أن اللجنة التنظيمية للمؤتمر قامت بإنشاء العديد من اللجان الفرعية الخاصة بتنظيم المؤتمر كاللجنة التسويقية واللجنة الإعلامية ولجنة الخدمات، حيث تواصل هذه اللجان عملها الدؤوب في وضع لمساتها ومهامها الخاصة بها. وزاد الكندي قائلا: نتطلع ومن خلال هذا المؤتمر إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تساهم في تطوير قطاع البورصات على المستوى المحلي والعربي، وتوفير كافة الإمكانيات التي من شأنها ان تعمل على تحقيق هذا الهدف، خاصة وان شركة مانش ميديا قامت في الفترات الفائتة بتنظيم العديد من المؤتمرات في مجالات مختلفة، وحققت نجاحات ملموسة.

ويجمع الاتحاد والمرة الأولى في المنطقة العربية تحية من المسؤولين والمختصين في الأسواق المالية، أبرزهم حسين إركان الرئيس التنفيذي للاتحاد العالمي للبورصات، وماير ساندي فرشر، نائب رئيس بورصة الناسداك، بالإضافة إلى دوميتيك شيروني نائب رئيس بورصة نيويورك ورئيس بورصة يورونكست، وروبرت شكوكتو المدير العام لمؤسسة ستاندرد آند بورز- داو جونز، ورافي نارين الرئيس التنفيذي لبورصة الهند.

ضرورة تحفيز مسار جولة الدوحة

وزير الاقتصاد السويسري يحذر من إخفاق التوصل إلى آليات لإحياء مفاوضات تحرير التجارة العالمية

دافوس «سويسرا» – «كونا»: حذر وزير الاقتصاد السويسري يوهان شنايدرآمان من اخفاق جديد في مفاوضات تحرير التجارة العالمية التي سوف تستضيفها اندونيسيا في ديسمبر من هذا العام مؤكدا وجود قناعة سائدة لدى الجميع بانه لا مكان للفشل.

واوضح شنايدرآمان في مؤتمر صحافي عقب الاجتماع المصغر الذي استضافته سويسرا مع رئيس منظمة التجارة العالمية باسكال لامي ووزراء بعض الدول من اعضائها المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي الليلة الماضية انه اسفر عن توافق في الآراء على ضرورة تحفيز مسار جولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية هذا العام.

واضاف شنايدرآمان ان هناك عزما ملموسا على ضرورة التوجه الى مؤتمر منظمة التجارة العالمي التاسع في جزيرة بالي الاندونيسية في ديسمبر المقبل بحلول قابلة للتطبيق معربا عن تفاؤله من الوصول الى نتائج ايجابية وباقات من الخطوات يجب بناء الخطوات التالية عليها مستقبلا للخروج من حالة الجمود التي تعتري مسار جولة الدوحة.

وشدد الوزير السويسري على ان «الفشل غير مقبول ولن تسمح الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بان تفشل قمة بالي او تتعرض جولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية الى الانهيار» مؤكدا ان «منظمة التجارة العالمية تتمتع بديناميكية حركية في التعامل مع الملفات ذات الصلة».

وحدد شنايدرآمان محاور اساسية تم التوافق على متابعتها في هذا الاجتماع المصغر وهي متعلقة بضرورة البحث في تقديم حلول للتسهيلات التجارية الممكنة لا سيما في المجال الزراعي على ان يجتمع الوزراء المعنيون في ربيع هذا العام لبحث ما يمكن تقديمه كحلول وسط.

وربط شنايدرآمان نجاح الطريق الى بالي بتوافق الدول الاطراف على قواسم مشتركة يمكن ان تؤدي في خطوة اولى الى تسهيلات في مسار تعديل الضرائب المفروضة على بعض السلع التجارية بدل التقليل منها مباشرة او شطب بعضها بشكل كامل اذ يرتبط كلا المسارين بتبعات مالية ليست سهلة على الدول النامية تحديدا.

ويميل وزير الاقتصاد السويسري الى وجود قناعة سائدة بين مختلف الاطراف تؤيد المفاوضات متعددة الاطراف على اعتبار ان بها امكانات يمكن للجميع الاستفادة منها بدلا من العديد من الاتفاقيات الثنائية رغم اهمية بعضها مثل اتفاق مرتقب بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

من جهتة اكد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي في المؤتمر الصحافي ذاته وجود اتفاق على ضرورة المضي قدما في سياسة «الخطوة خطوة» نحو حل كافة المشكلات المتعلقة بتحرير التجارة العالمية على ان تتضح معالم ما تم التوصل اليه مع صيف هذا العام.

ويستند لامي في تفاؤله الى دراسات متعددة تؤكد تغلب اكثر الدول على العقبات التي كانت تعرقل التوصل الى اتفاق نهائي شامل لتحرير التجارة العالمية وفق مبادئ اعلان الدوحة الذي انطلق في مؤتمر التجارة العالمية في عام 2001.

ورأى لامي ان التوافق ممكن اذا تمكنت الاطراف المتحاورة المؤثرة من وضع ما وصفها بـ«منطقة تلاق» وذلك على صعيد ثنائي اولا كي يتمكن كل جانب من وضع مساحة التنازلات الممكنة لتوسيع امكانات التوصل الى حل تتفق عليه الاطراف مجتمعة.

وحذر من احتمال ان يكون من بين سلبيات هذا الاقتراح تعزيز الاهتمامات الثنائية على حساب الاهداف الجماعية.

في الوقت ذاته رحب وزير التجارة الاندونيسي غيتا ويرجاوان باستضافة بلاده للمباحثات معربا عن قناعته بضرورة التوجه الى بالي بحلول واقعية عملية ومنطقية قابلة للتطبيق اذ لن يسمح لوزراء تجارة دول منظمة التجارة العالمية بالحضور الى الجزيرة للاستمتاع بشواطئها فقط دون تقديم انجاز في الملفات العالقة والتي جمدت مسار تحرير التجارة العالمية لسنوات.

وبمزيد من التحديد يلقي الوزير الاندونيسي الضوء على بعض المشكلات التي تواجه الدول النامية والتي يجب على دول الشمال ان تسهم في حلها ومنها على سبيل المثال كيفية تمويل عمليات اعادة هيكلة نظم الجمارك في الدول النامية والتي تتطلب اموالا وهو ما يجب ان تسهم فيه الدول الغنية.

كما تسود القناعة بان الاوضاع الاقتصادية العالمية الحالية قد تجاوزت المرحلة التي كانت الدول تحاول فيها الاستفادة من اوقات المفاوضات لمحاولة كسب الوقت في حماية اقتصاداتها بالدرجة الاولى للتفرض نوعا من الامر الواقع لاسيما ان خريطة القوى الاقتصادية العالمية تغيرت تماما وفي طريقها الى مشهد جديد يجب على دول الشمال ان تتكيف معه.

وزير التجارة الأندونيسي يوهان شنايدرآمان خلال المؤتمر

«إيكيا الكويت» تطلق حملتها الجديدة للمنسوجات

أطلقت ايكيا الكويت أخيراً حملتها الجديدة للمنسوجات وذلك للعملاء الذين يتطلعون لإضفاء مزيداً من الحيوية على أجواء غرفة معيشتهم أو تغيير الغرفة تماماً، الى جانب العملاء الذي يتطلعون الى تأثيث منازلهم الجديدة. هذا وقد بدأت الحملة في 1 يناير الجاري، وتهدف إلى تسليط الضوء على أهمية استخدام المنسوجات لإعادة الحياة الى المنازل أو تجديد قطع أثاث قديمة لها قيمة متميزة.

وقد تم عرض مجموعة واسعة من المنسوجات والأقمشة في معرض ايكيا الكويت بطريقة مبتكرة لإلهام العملاء وحثهم على التخطيط لتحسين منازلهم وأثاثهم. لا يحتاج الشخص إلى كثير من التفكير والجهد من أجل بعث حياة جديدة في المنزل، بل يكفي استخدام تقنيات وتفاصيل صغيرة وسريعة مثل الستائر، والمفطية السرير، والسجاد، والوسائد والبطانيات بطريقة جديدة لمنح المنزل مزيداً من الدفء والراحة.

وتركز ايكيا الكويت في هذه الحملة على المنسوجات وأهميتها وتؤكد في المقابل على ضرورة الاستفادة الكاملة من المنتجات المتنوعة والمجموعات المختلفة الموجودة لديها، ليصبح منزل كل شخص تعبير عن شخصيته.

وجزء من رسالة ايكيا الكويت المساعدة على بناء المنزل الذي يعكس شخصيات عملائها من خلال توفير المنسوجات الملونة والمبتكرة والتي تنضوي على وعد بحياة جديدة وإمكانيات لا حصر لها.

ارتفاع النفط وتراجع الذهب وتفوق الأسهم العادية

«ساكسو بنك»: المستثمرون يفضلون الأصول عالية المخاطر بعد تخطي الأزمة

قال التقرير الاسبوعي لساكسو بنك ان قطاع الطاقة وفي مقدمته النفط الخام شهد عودة قوية بشكل بارز. وبقيت الميول نحو الاصول ذات المخاطر العالية في اعلى مستوياتها جراء توقعات مفادها بان الاقتصاد العالمي قد تجاوز النقطة الحرجة.

وقد لعب كل من تحسن البيانات الاقتصادية لالمانيا -مركز الدفع في اوروبا- وتدابير التسهيل في اليابان وتاجيل الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات سقف الديون المالية وضعف قيمة الدولار الأمريكي دوره.

إلا أن معظم النشاط الإيجابي قد شوهد في مختلف الاصول الأخرى، خصوصا اسواق الأوراق المالية والأسهم، حيث وصل مؤشر اسهم مورغان ستانلي كابيتال انترناشونال وورلد للشركات الرائدة أعلى مستوى له منذ يوليو من العام 2008.

ولم يتمكن الزخم الإيجابي الذي شهدته السلع -بالخصوص خلال الأسبوعين الماضيين حتى هذا التاريخ- إلا من رفع مؤشر سلع مؤشر ستاندرد آند بورز وجولدمان ساكس للسلع المثقل بالطاقة إلى أعلى مستوى يبلغه خلال الثلاثة أشهر وتحقيق عائد قدره 2.7 في المئة حتى هذا التاريخ من الشهر مقارنة بـ5.2 في المئة على المؤشر المذكور اعلاه مورغان ستانلي كابيتال انترناشونال وورلد.

وتحتل السلع الإستوائية كالبن والسكر والكاكاو المراكز العليا والدنيا على جدول الاداء هذا الأسبوع. كانت المادة الأفضل اداءا هي القطن الذي شهد الانتعاش الأطول خلال عامين جراء توقعات مفادها أن بعض مزارعي القطن في الولايات المتحدة الأمريكية -أكبر مصدر للقطن في العالم- سوف يتحولون عن زراعة القطن إلى المحاصيل الأكثر مردودية مثل الذرة وفول الصويا في الموسم المقبل، وبالتالي يتقلص المعروض.

ونجد في أسفل قائمة هذا القطاع القهوة والكاكاو حيث هبط الأخير إلى أدنى مستوى له خلال 6 أشهر جراء تقارير تفيد بان ساحل العاج وغانا -أحد اكبر منتجي الكاكاو في العالم- هما قيد زيادة الإمداد عبر بيع البعض من محصول السنة القادمة في وقت نزل فيه الطلب خاصة في أوروبا. ولا يزال تجار المضاربة يتخذون وضعيات يكون فيها البيع أكثر من الشراء ومع انباء يتفشي قطر فويا في أمريكا الوسطى، فإن الإنتاج قد يتاثر سلبا مما يجعل السعر معرضا لعمليات شراء سلع سبق بيعها باسعار منخفضة تجنبا للخسارة.

تجار المضاربة يتمركزون في أسواق البيع أكثر من الشراء

أول عاشور

اسعار النفط

كان سعر مكونات مزج بنزين المحركات المعدة للمزج بالأكسجين لإنتاج بنزين المحركات المركب النهائي قد ارتفع هو الأخر جراء توقعات مفادها أن المخزون في الولايات المتحدة الأمريكية قد يتقلص خلال الأسابيع القادمة لأن مصافي البترول سوف تدخل في موسم الإصلاح والصيانة الذي قد يستمر حتى شهر مايو حيث يكون الإنتاج خلاله مرتفعا قبل موسم القيادة الصيفي.

وارتفع سعر وقود التدفئة لأن طقس أكثر برودة من أي وقت مضى قد ضرب المناطق الشمالية من الولايات المتحدة الأمريكية وادى إلى زيادة في الطلب على هذه المادة في وقت بلغت فيه مستويات المخزون في الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية مستوى أدنى بـ47 في المئة من المستوى المعهود لها في هذا الوقت من العام.

كما أسلفنا ذكره، كان افضل القطاعات اداءا في بداية عام 2013 هو قطاع الطاقة والذي -تماما مثل السنتين السابقتين- قد حقق مكاسب قوية.

وهذه المرة، جاء التقدم -في المقام الأول- على خلفية النمو المرتفع وتوقعات متعلقة بالطلب وارتفع سعر وقود التدفئة من أكبر المستهلكين في العالم – الولايات المتحدة والصين – لأن المخاوف الجيوسياسية لا تزال حتى الآن تحت السيطرة. ارتفع خام برنت إلى أعلى مستوى بلغه خلال ثلاثة أشهر في حين أن القيمة المضافة على سعر خام غرب تكساس الوسيط قد ارتفعت لتبلغ 17.5 دولاراً أمريكياً للبرميل انطلاقا من قيمة منخفضة سابقة مضافة على السعر كانت عن مستوى 15 دولار أمركي برميل. كان اتساع الفجوة قد نتج عن انباء مفادها أن التوسع في أعمال انبوب الطريق البحري من كوشينغ إلى مصافي خليج المكسيك لم تتمكن من نقل الكمية المتوقعة والبالغة 400000 برميل يوميا.